

نظر لانه منقوض بخو غلام زبير اذا الغلام عامل في زبير مع عدم المشابهة للا
للإفعال والحروف في نظره نظر المضاف انما يعالج في المضاف اليه بواسطة معنى الحرف
فيستقوى بذلك على المعنى وهذا النوع من المشابهة وعملتها ان جعلت العوامل اللفظية السميكية
اصد وتكون عاملا على ما ذكره الامام المحقق رحمه الله في المنة والحروف انواع
الاول منها ما يعالج في الاسم والثاني ما يعالج في الفعل والثالث ما يعالج في الحروف العلمية في الكلام على الحرف
العلمية في الافعال لكثرة الاول وقلة الثاني وما يعالج في الاسم نوعان احدهما عامل في الفرد
وثانيها عامل في الجملة اي في جزاء الجملة وقدم من الحروف العلمية في الكلام ما هو العامل
على واحد على ما هو العامل على اثنين يكون او احد مقدم على الاثنين وما يعالج في الفرد نوعان
الاول جاز وانثال ناصب وانما قدم من الحروف العلمية على ما يعالج في الجاز على الناصب
لان الجاز عامل لا يربيب ولا شبهة بخلاف الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب هو
هذه الحروف ام الفعل كقولهم استوى كاد والخشبة اما الحروف الجازة فثلاثة عشر
الاول من وهو موضوعه لاربعة معان لا ابتداء الغاية وهي اما في المكان مثاله نحو
ضربت من البصر في الكوفة واما في الزمان مثاله كقولهم من اول يوم ويعرف الا
الابتداء بما يصلح لانتهاء والتبويض وكونها التبويض في مثل اضرت من المال
ويعرف التبويض بان يصلح القيام في موضعها ووضع بعض والبيان وذلك في مثل
في عشرة من الدراهم اذا العشرة قد يكون من الدراهم والذات وغيرها فبقولك
من الدراهم تبين ما هو المعنى وعلية قولهم فاجتنبوا الرجز من الاثنان لان الرجز
قد يكون في الاثنان وغيرهما فاما في الاثنان تبين ما هو المراد ويعرف كونها التبيين
بالستقامة المعنى عند اقامة الحكى مقامها مثلا لو قلت في مثل قولهم فاجتنبوا الرجز

من الاثنان

من الاثنان فاجتنبوا الرجز هو الوش بفتح المعنى وللزيادة في نحوها اولى
من احدها في ارفع واما في المنصوب في نحو قولكم بالذين من احد الا ان دخولها في الحالة
الزيادة على المنصوب احسن من دخولها في صالة الزيادة على الرفع اذا الحرف الجرمي موضوع
بمعنى المفعولية حيث توصل الرفع الى الاسم فيكون حال الزيادة تابعها بحال الاصل ويعرف
كونها زيادة لو اسقطت لبقى الكلام على اصل معناها والشرا يقولون على اصل معناها الى
ان فوات ما يفيد الزيادة من التوكيد وغيره غير قادر في كونها زيدا عند اسقاطها مما مثل
بعض ما جاء في من احد دون ما جاء في من الرجال ان من ههنا ليست بزيادة محضة حيث
الافادة الاستفراق بخلاف ما جاء في من احد فان من ازيدة محضة زيرت لتوكيد
معنى النفي اذ الفرق في المعنى بين ما جاء في من احد وبين ما جاء في احد عدم افادتها
معان معنى الاستفراق بالضرورة ولم يزد الا يقال ما جاء في احد بل الاثنان ونقول ما جاء في
جد بل الاثنان واعلم ان من لا يزداد عند سبويه ومن تابعه اكثر الصم بين الذي النفر
او فيما هو بعض النفر نحو هلمن فالق غير الله وتزاد غيره عند الاضطر والكوفيين و
واضح سبويه على صحة مذهبه بالاستفراق بان من الاستفراق الجنس هو لا يكون الا
في النفي واما الاضطر والكوفيين فانها الصحاح يقولون يعفر لكم من ذنوبكم وبرا الاصحاح بان
المراد يعفر لكم ذنوبكم ولا يمكن ان يكون من ظمها للتبويض كجاء الآية الاخرى وهي
قوله تعالى الله يعفر الذنوب جميعا فلو لم يحل على الزيادة لزم التناقص وكلام الله تعالى
مصنوع عنه واجاب سبويه عن هذا بان تاويل الآية يعفر لكم بعض ذنوبكم فمن
ههنا التبويض فلا ينافيه قوله تعالى الله يعفر الذنوب صريحا لان هذه الآية خطأ
لاية محرمة وقوله يعفر لكم من ذنوبكم خطأ بلا مة قوله فلا يلزم من غفران جميع الذنوب